

قياس التدرج الائتماني لقطاع التأمين
(دراسة تحليلية لعينة من الشركات العراقية للمدة من 2006 الى 2015)
Measuring the credit rating of the insurance sector
(an analytical study of a sample of Iraqi companies for the period
from 2006 to 2015)

أ.م.د. حيدر عباس عبد الله الجنابي
Dr. Haider Abbas Abdullah Al-Janabi
haider.abbas@uokerbala.edu.iq
 جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
Karbala University College of
Administration and Economics

ورود قاسم جبر
Worood Qasim Jabr
woroodqasim30@gmail.com
 جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
Karbala University – College of
Administration and Economics

المستخلص:

سعت هذه الدراسة الى تناول قياس التدرج الائتماني لقطاع التأمين , اذ يظهر هذا الاثر جليا عن طريق مدى استخدام التدرج الائتماني في الشركات , اذ انه يعد مرآة عاكسة لوضع الشركة بشكل عام , فأذا كانت هناك كفاءة عالية من قبل الشركات باستخدام التدرج الائتماني فمن الممكن ان يتحقق كفاءة في عملية الاستثمار , لانه كلما كانت درجة التدرج الائتماني مرتفعة فإن ذلك يدفع بالمستثمرين الى زيارة الطلب على اصولها مما يؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار اسهم هذه الشركات , كما اذا كانت الشركة مستقرة فهذا يدل اساسا بأن هناك سياسة صحيحة ومدرسة تتبعها هذه الشركات , تم التعبير عن التدرج الائتماني من خلال النسب المالية , كما تم اختيار هذه الدراسة في القطاع التأمين العراقي , اذ تم الحصول على المعلومات المالية الضرورية والخاصة بنشاط كل شركة من الشركات عينة الدراسة , والبالغ عددها شركتين للمدة من 2006 الى 2015 , عن طريق البيانات المتوفرة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض اختبار فرضيات الدراسة ببرنامج (Microsoft Excel 2019).

الكلمات المفتاحية : التدرج الائتماني - وكالات التدرج الائتماني - التأمين

Abstract:

This study aimed to address the measurement of the credit gradient of insurance sector, as this effect is evident through the extent of the use of credit gradation in companies, as it is a reflection of the company's overall position. Efficiency in the investment process, because whenever the degree of credit gradation is high, this prompts investors to visit the demand for its assets, which leads to a rise in the prices of these companies' shares, just as if the company is stable, this basically indicates that there is a correct and deliberate policy followed by these companies, The credit gradation was expressed through financial ratios, as this study was chosen in the Iraqi insurance sector, as the necessary financial information related to the activity of each of the two sample companies of the study was obtained for the period from 2006 to 2015, through the data available in Iraq Stock Exchange for the purpose of testing the hypotheses of the study using(Microsoft Excel 2019).

Keywords: credit rating, credit rating agencies, insurance.

1- المقدمة

سابقا كان المتعاملين الاقتصاديين تتم معاملاتهم الاقتصادية فيما بينهم , ولكن مع ازدهار الاسواق المالية وتطورها وانفتاحها , والتزايد الكبير في عدد المتعاملين , ناهيك عن زيادة سرعة المعاملات تبين بأن هناك نقص في المعلومات وتناقضات متزايدة في المعلومات المرتبطة بالمتعاملين , ودفع الحجم الكبير في قيم المعاملات التجارية وعددها الى الحاجة لتوفير كميات متزايدة من المعلومات حول المتعاملين , وتوفير الامان والموثوقية , مما يؤدي ذلك الى توفير معلومات دقيقة وسريعة لتحديد قدرة المقترضين على السداد , كما زادت رغبة (المقترضين , والمستثمرين) لسد الفجوة المعلوماتية الموجودة بينهم , وتوفير معلومات موجزة وسهلة الفهم لمستوى المخاطر المالية في اقراض الحكومات والمؤسسات والشركات وحتى الافراد الى انشاء وكالات متخصصة في هذا المجال (وكالات التدرج الائتماني) ليتم من خلالها ارسال المعلومات المهمة ليس فقط للمصدرين والمستثمرين الافراد , ايضا لصانعي السياسات الاستثمارية داخل الاسواق المالية .

المبحث الاول:

1. منهجية البحث:

2.1 مشكلة الدراسة:

يعد التدرج الائتماني ضروريا لكل مؤسسة ومنها قطاع التأمين , منذ عام 2001 نصح البنك الدولي للأشياء والتعمير (IBRD) المصارف بتنفيذ نظام التدرج الائتماني, لان معظم الانشطة الائتمانية تقوم بها الشركات قد تواجه عسر مالي او تعثر يقف مائلا اما اعتماد هذه الانشطة , فاذا قامت الشركات في انشطتها الائتمانية بفحص الجدارة الائتمانية للطرف الاخر بعناية , فإن شدة عدم تناسق المعلومات بين طرفي التبادل تقل بشكل كبير , وسوف تزداد كفاءة الانشطة وستتخذ القرارات بثقة اكبر. لذلك اهتمت الشركات لتقليل المخاطر الائتمانية والمحاولة لتعزيز ادائها وتطويره من اجل الحصول على التدرج الائتماني المناسب , الذي بدوره يقلل من حجم المخاطر الناتجة من ضعف المركز المالي , اذ تبرز مشكلة الدراسة المطروحة بالتساؤلات التالية :

1-2 هل هناك تأخر في استخدام مؤشر التدرج الائتماني في ادارات الشركات المبحوثة ؟

2-2 هل الشركات التي لم تهتم بتقييم التدرج الائتماني يمكن ان تكون مستقرة بشكل عام ؟

3-2 ما مدى فائدة التدرج الائتماني في قطاع التأمين ؟

2.2 اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية :

1-3 دراسة وتحليل التدرج الائتماني للشركات عينة الدراسة والتوصل الى نقطة مفادها أي من الشركات وحسب تدرجها الائتماني تسير في الاتجاه الصحيح بحيث تحقق اعلى تدرج ائتماني مقارنة بالشركة الاخرى .

2-3 القيام بعرض وافي للأطر النظرية والمفاهيمية للتدرج الائتماني وقطاع التأمين .

2.3 اهمية الدراسة:

تتبع اهمية البحث من خلال ايضاح مدى اهمية التدرج الائتماني للشركات العراقية عينة الدراسة , اذ يشكل التدرج الائتماني اهمية بالغة لقطاع التأمين , اذ ان الحصول على تدرج ائتماني اعلى يساعد في جذب عدد من المستثمرين الذين يرغبون في شراء اصدار دين معين , نظرا لان العديد من المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار لا تستثمر الا في ادوات دين ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة , لذلك فإن انخفاض التصنيف لإصدار معين يعني بالضرورة انخفاض الاقبال عليها وصعوبة تغطيتها بسبب عدم رغبة المستثمرين في شرائها وبالتالي فإن التدرج الائتماني هو تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض . ان التدرج الائتماني الاعلى يشير الى ان المؤسسة المالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير, ومن ناحية اخرى , قد يعني التدرج الائتماني المنخفض احتمال ان يكون هناك تخلف عن السداد . عندما تتمتع المؤسسة المالية بتصنيف ائتماني اعلى , سوف ينظر اليها على انها اقل خطورة وبالتالي سيكون ذلك تأثيره واضح على المستثمر الذي يقوم بالاستثمار في سوق المال .

2.4 فرضيات الدراسة:

تتعلق الدراسة من الفرضيات الرئيسة الآتية:-

1-5 تحليل الكشوفات المالية يساعد على الوصول الى سلم التدرج الائتماني .

2-5 هنالك قدرة على بناء نموذج للتدرج الائتماني .

2.5 حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية :** تم اجراء الدراسة للمدة الزمنية الممتدة (2006-2015) , بالاعتماد على التقارير المنشورة في

سوق العراق للأوراق المالية لكل شركة من الشركات عينة الدراسة , كما وان سبب اختيار هذه المدة نتيجة الاستقرار النسبي لسوق العراق للأوراق المالية وتوفير البيانات بشكل كامل.

2. **الحدود المكانية :** تم اختيار عدد من الشركات العراقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , وهي الشركة

الاهلية للتأمين , شركة دار السلام للتأمين .

2.6 أساليب جمع البيانات:

1. الجانب النظري: عمدت الدراسة في اغناء الجانب النظري الى استخدام إسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها

من المصادر المختلفة و المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و الأبحاث و الدراسات

ذات العلاقة باللغتين العربية و الانكليزية فضلا عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وما تحويه من

كتب و أبحاث الكترونية غنية بالمعلومات و من أرقى المكتبات و الجامعات الدولية

2. الجانب التطبيقي : تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لبيان وتحليل مفردات هذه القوائم وكذلك الاعتماد على النشرات السنوية المعلنه من سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بمؤشرات التداول الخاصة بالسوق لغرض اجراء التطبيقات اللازمة .

2.7 الأساليب المستخدمة في الجانب التطبيقي من الدراسة:

اتساقاً مع متطلبات الدراسة, فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب المالية من اجل اختبار فرضيات الدراسة وقياسها, تمت الاستعانة ببرنامج (Microsoft Excel V.22) و من بين الأساليب المالية المستخدمة هي-

رمز المؤشر	المعادلة
x1	حق الملكية / مج المطلوبات
x2	مج الموجودات / مج المطلوبات
x3	حق الملكية / الموجودات الثابتة
x4	راس المال العامل / مج الموجودات
x5	الموجودات النقدية / مج الموجودات
x6	الموجودات النقدية / مج المطلوبات
x7	صافي الربح / مج الموجودات
x8	صافي الربح / حق الملكية
x9	صافي الربح / الإيرادات
x10	راس المال / الموجودات الثابتة
x11	الإيرادات / مج الموجودات
x12	التدفقات النقدية / مج الموجودات
x13	صافي الربح / الموجودات الثابتة

المبحث الثاني:

المطلب الاول:

3. التدرج الائتماني:

3.1 مفهوم التدرج الائتماني:

يعد التدرج الائتماني محط اهتمام كبير في الوقت الحالي لما له من اهمية فائقة للجمهور فمن خلاله يتم انتاج بيانات حول الوضع المالي للشركات والمؤسسات والكيانات والاصول المالية ايضا , اذ ان المعلومات الرئيسية المتاحة عن الشركات والمفيدة في تحليل جدارة الائتمان الخاص بهم على المدى الطويل هي حساباتهم العامة حول الانشطة والنتائج , هذا الى جانب تقارير التدقيق وتدرجاتها الائتمانية (Caridad et al, 2020:173) , فمن خلال تجميع المعلومات المالية وغير المالية يخصصون لكل كيان تصنيف وتوقعات , والتي بدورها تقيم القدرة على سداد ديونها وتسمح بأجراء مقارنة بين المصدرين , اذ تتم مراجعتها عند اصدار معلومات جديدة لكيان معين ومن الممكن ان تتغير اذا تأثرت قدرة الشركة على سداد ديونها (1 : 2017, Asaf) , وقد بين عدد من الباحثين والمستشارين عدة مفاهيم للتدرج الائتماني , اذ عرفة على انه مؤشر يمكن من خلاله التنبؤ بالتخلف عن السداد وقياس التغيرات في مخاطر التخلف عن السداد في الوقت الملائم وبطريقة صحيحة , اذ ان التنبؤ الافتراضي هو الغرض الاساسي من التدرج الائتماني وهو الاساس الذي تقوم وكالات التدرج الائتماني بتقييم ادائها (4: 2013, Baghai et al) كما عرفة ايضا بأنه تقييم لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المعلومات التي تحتاج الى معرفتها حول الجدارة الائتمانية لمصدر الادوات المالية (1: 2015, Parbhoo) وتم تعريفه ايضا من قبل قانون اصلاح وكالات التدرج الائتماني لعام 2006 : بأنه طريقة احصائية لتحديد احتمالية قيام الشركة بسداد ديونها (6: 2016, John).

3.2 مزايا التدرج الائتماني :

يتميز التدرج الائتماني بمزايا متعددة ومختلفة عن طريق دوره البارز لمدى السلامة المالية للشركة , اذ ان تحليل المخاطر المالية يعد مكونا رئيسيا لتقرير التدرج عن طريق ذلك فأن المستخدم سيكون لديه صورة واضحة عن مدى سلامة الوضع المالي للمدين , ناهيك عن ان التدرج الائتماني يمكن مقارنته فيما اذا كان هناك مدينان يعملان ليتم تدرج نفس الصناعة وتقديم درجات للمستثمر عن طريق اخذ الدرجات في نظر الاعتبار , كما وينبغي على المستثمر ان يفهم أي ملتزم لديه مخاطر اعلى , وعليه فأن هذا السبب يجعل من التدرج الائتماني مفيد للمصدر الذي لديه سجل ائتماني (شركة جديدة او

شركة لم تقتض من قبل) , اذ تحصل جهات الاصدار ذات الشهرة البسيطة امكانية لغرض الوصول الى الاسواق من خلال المعلومات المتاحة والتحليلات الخاصة بأئتمانيها (18 : 2015 , Mobin). وان معالجة مسألة عدم تناسق المعلومات في الاستثمار في سوق الديون بين المستثمرين والمصدرين الذين لديهم معلومات متفوقة حول الجدارة الائتمانية لسنداتهم مما يجعل ذلك اسواق المال اكثر كفاءة , استنادا الى ذلك يمكن للمصدرين تدرج جودة الائتمان الخاص بهم اعلى من القيمة الفعلية لغرض الحصول على سعر اعلى لسنداتهم المالية باستخدام عدم تناسق المعلومات والتي تجعل المستثمر في صعوبة لتمييز بين الاوراق المالية المؤهلة وغير المؤهلة , بعبارة اخرى ان تدرجات وكالات التدرج الائتماني لها تأثير واضح على المعاملات المالية لان المستثمر يكون على قناعة بأن التدرجات هذه الوكالة دقيقة فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية (للمنتج – الشركة – الدولة) فإذا لم تكون هناك وكالات فإن المستثمر يكون بحاجة ماسة للحصول على معلومات حول الجدارة الائتمانية للتأمين على انفسهم (Rousseau , 2005 : 622-624).

يطمح المتعاملين في السوق الى معلومات ذات موثوقية عالية والسبب في ذلك ان المعلومات المختلفة بين المصدرين والمستثمرين تؤدي الى مشكلة الاختيار العكسي , وهذا بدوره يؤدي الى تفاقم قضايا الديون بالنسبة للمصدرين الذين يتمتعون بجودة ائتمانية جيدة لتكون اقل من قيمتها الحقيقية , او ائتمانات ذات جودة رديئة مبالغ في تقديرها (62 : 2018 , Erdogan et al). فعندما تكون هناك اختيارات سلبية في علاقة الاقتراض هذا يجعل المستثمر بحاجة قصوى لهوامش الائتمان , لغرض تعويض مخاطر التخلف عن السداد من جانب المصدر , فبذلك تكون هناك صعوبة من قبل المستثمر للتمييز بين قضايا الخطر والأمن , اما السوق بدوره يقوم بتسعير المشكلات على انها عامة دون تمييز اذا كانت المشكلات امنية او محفوفة بالمخاطر لان سعر الاصدارات متوسط , اذ يمكن لوكالات التدرج الائتماني السيطرة على احتكاكات السوق التي تسبب مشكلة الاختيار العكسي لانها توفر المعلومات الصحيحة بين المصدرين والمستثمرين على هذا الاساس يمكن ان نلخص المزايا وبشكل مختصر وكالاتي (Longohr & Longohr , 2008 : 111):

1. تنويع مصادر التمويل : من الممكن ان يكون المستثمر متمتع بقدرة اعلى لغرض الوصول الى قاعدة مستثمرين متكافئين
2. اعطاء فرصة او وقت لتمديد مركز الاستحقاق .
3. مرونة مالية واستراتيجية اعلى من توقيت السوق واطفائه .
4. تكلفة اقتراض معدلة لمدة اقل .
5. اعادة توازن المعلومات الغير متماثلة : ان مسألة عدم توازن المعلومات تحدث عندما لا يكون احد الاطراف على علم كامل بالمخاطر التي تنشأ من المعاملات المالية .

3.3 اهمية التدرج الائتماني:

تبرز التدرجات الائتمانية في الاسواق المالية لما لها من اهمية من خلال سيطرتها في هذه الاسواق كمقدم للأراء حول الجدارة الائتمانية وتوفير المعلومات للشركات والبلدان . كما وان الاسواق المالية في تطور مستمر يوما بعد يوم , لاسيما اسواق المشتقات المالية , وعولمة اسواق رأس المال (186 : 2021 , Siddiqui et al) . فضلا عن ذلك فان الازمة المالية العالمية ايضا احدثت ضجة عارمة وفوضى كبيرة في الاسواق المالية والشركات , مما ادى ذلك الى التزايد في الاستخدام التنظيمي للتدرج الائتماني واعتماد المستثمرين بشكل غير مسبوق له على وكالات التدرج الائتماني لغرض تجنب وادارة المخاطر بشكل مناسب , (13 : 2021 , Kagan) . علاوة على ذلك ان التدرج الائتماني ووكالاته تتميز بتأثير فعلي على كل من "المورد" و "المستثمرين" للائتمان , أي ان حصول خطأ في عملية التدرج الائتماني والخطوات المتبعة عند طلب التدرج فان ذلك يؤثر وبشكل فوري على مشتري وبائعي الائتمان وبالتالي يؤثر على الاداء العام للأسواق المالية (5 : 2012 , Ryan) . ناهيك عن ان عملية التدرج الائتماني تتميز بأنها عملية جمع المعلومات الاساسية وتحليلها وتعيين التدرج المناسب , اذ تعد هذه العملية صعبة ومكلفة جدا لبعض الجهات لان مسألة الحصول على معلومات سرية عملية معقدة للغاية , كما أن الشركات لا تفضل مطلقا تقديم معلومات سرية لأي طرف يطلبها , الحل يكون بتقديم معلومات سرية لطرف ثالث متخصص في اجراء التقييم والتأكد من عدم تسريب المعلومات الى السوق والمنافسين نقصد بالطرف الثالث هو (CRAS) والتي لها القدرة الفارقة على التقييم بشكل سري والحفاظ عليه (187 : 2021 , Siqqiqui et al) , ومن زاوية اخرى تبرز اهمية التدرج الائتماني من خلال الدور المهم في قرارات الاستثمار الخاصة بالمستثمرين , ان ان القيمة التي يوليها المستثمرين تتضح لمثل هذه التدرجات ومدى تأثيرها على قدرة المصدر للوصول الى رأس المال (27 : 2003 , Report).

3.4 نماذج الاعمال التي تستخدمها وكالات التدرج الائتماني:

هناك نماذج اعمال مهمة يتم استخدامها من قبل هذه الوكالات , والتي تركز على بعض القضايا في الازمة المالية العالمية في ما يتعلق بمسألة تضارب المصالح بين المدفوعات التي تتلقاها الشركات لخدمة

التدريج مقابل الدور المهم الذي تؤديه كمقدمين معلومات غير متحيزة وموثوقة (Castell et al, 2013 : 4) فيما يلي نوضح نماذج اعمال الوكالات خلال سنوات عملها:

3.4.1 نموذج المصدر يدفع :

ان المشكلة التي يركز عليها هذا النهج تتضمن من يجب ان يدفع للحصول على التدرجات الائتمانية سواء كان (المصدر او المستثمر) في بيئة تكون فيها وكالات التدريج (الوكيل) ينتج معلومات تحت خطر معنوي (38 : 2017 , Sangiorgiand & Spatt) . وفقا لهذا النموذج فإن الدفع لوكالات التدريج الائتماني يكون من قبل مصدري الادوات المالية بحسب اعتقاد المصدرين هناك حاجة ملحة للتدريج الائتماني كوسيلة مهمة في الاسواق المالية , ومن جانب اخر يعمل كمسوق لهم لغرض ايصال رسالة مضمونها ان الامان استثمار جيد وبالنتيجة سيكون هذا الترتيبات جديرة بالاهمية للمصدرين (Castell et al, 2013 : 4) . كما ان هذا النهج اثاره الكثير من التساؤلات بشأن قضية تضارب المصالح فعندما حدث التغيير في نموذج الاعمال من (المستثمر يدفع) الى (المصدر يدفع) ادى الى حدوث تضارب في المصالح , اذ تقوم الكيانات بتلقي الاموال من جهات اخرى لاجراء تحليل محايد (المصدر يدفع) (9 : 2015 , Gilpenha) , أي عادة ماتقوم وكالات التدرج الائتماني بطلب من المصدر تزويد الوكالة بالوثائق المطلوبة بهدف الوصول الى تقييم دقيق وتنوع التدريج في الشركة فإن ذلك يوفر للمستثمرين وجهة نظر افضل حول مصدر الديون في حال ارادة المصدر نشر تقييم التدريج الخاص به وبالنتيجة يتم الاستفادة من هذا النموذج باعتبار التقييمات تكون مجانية ويتم تقليل مشكلة فجوة المعرفة عن طريق قيام الوكالات بتوفير رأي غير متحيز للجدارة الائتمانية للمصدر ومدى المخاطر المتعلقة بالادارة المالية المرتبطة بالمصدر , وبالتالي اصبحت قضية تضارب المصالح منتشرة بشكل كبير خصوصا منذ ازمة الرهن العقاري في عام 2007 والتي كان لها تأثير يذكر في الاقتصاد بالولايات المتحدة الامريكية , أي اعطاء العديد من الاوراق المالية المحفوفة بالمخاطر المدعومة بالرهن العقاري (MBS) درجات استثمارية تعثرت في وقت لاحق (9 : 2015 , GilPenha). بالإضافة الى ذلك ان نموذج المصدر يدفع عرضة لعدد من الصعوبات (التحديات) المحتملة , على سبيل المثال قيام جهة الاصدار بالدفع للوكالات التدرج الائتماني لغرض الحصول على تدرج لادائها لان ذلك يمكن ان يؤدي الى تضارب بالمصالح , بمعنى قد يكون لدى وكالات التدريج الائتماني حوافز عالية لمنح تدرج اعلى والغاية هو تحقيق اقصى ربح ممكن (39 : 2017 , Sangiorgi & Spatt).

3.4.2 نموذج المستثمر يدفع :

تكون هذا النموذج عن طريق المحلل المالي الشهير John moody s وذلك في اوائل السبعينيات (10 : 2010 , White) , بدايات هذ النموذج على يد جون مودي لبيع التدرجات الائتمانية لمستثمري السندات , حيث يدفع المستثمرون مقابل التدرجات التي تعمل على توفيرها هيئة تنظيم الاتصالات للادوات المالية او الاستخدام للوصول الى المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالمصدر او بأصدار اداة مالية وعن طريق هذا النموذج يمكن للمستثمر او المستخدم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المدروسة في تعظيم عائدته على الاستثمارات وزيادة قيمة ممتلكاته من الاصول المالية (5 : 2013 , Castall et al) , غالبا يتم استخدام هذا نموذج المستثمر يدفع من قبل ومكاتب الائتمان التي تسلط الضوء بشكل واضح على الدور المتميز الذي تؤديه CRAS ك "وسطاء معلومات المخاطر" بأنها توفر معلومات شفافة من جهات خارجية للمستثمرين نتيجة استقلالية CRAS عن الشركة / المصدر المصنف اذ يؤدي هذا الى المنافسة بين وكالات التدرج في تقديم خدمات افضل من خلال اجراء مراجعات منتظمة وتحديث تصنيفاتها الائتمانية وتحسين جودة التقييمات الخاصة بها (76 : 2020 , Parmasuo).

المطلب الثاني :

4. التأمين

4.1 مفهوم التأمين:

هناك عدة مفاهيم للتأمين اذ يعرف التأمين من الناحية اللغوي : " الضمان لدرء الأخطار " , اذ عندما يواجه الانسان خطر معين يتحمل خسائر متنوعه ومنها الخسائر المادية , كما وان هذه الخسائر تتحملها جهة اخرى ضامنة لها القدرة على تحمل هذه الخسائر اذ بدورها تعوض المتضرر عما اصابه من ضرر (Aday, 2015: 2) . كما يعرف التأمين اصطلاحا : على انه اتفاق تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الاخطار المتفق عليها في العقد , مقابل دفعات يسدها المتعاقدون معها (الشركة) تمثل اقساط التأمين (7 : Nadia and Asmaa, 2022) اما الناحية القانوني والفنية اذ يعرف من الناحية الفنية على انه : " عبارة عن عملية يحصل بمقتضاها احد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط , على تعهد لصالحه او لصالح الغير من الطرف الاخر وهو المؤمن اذ بموجبه يدفع الاخير اداء

معينا عند حصول خطر معين وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر واجراء المقاصة بينهما بشكل رياضي " (Al-Janabi, 2012: 13) اما الفنية فقد يتمثل في الاسس الفنية التي يستند اليها المؤمن في تغطية الخطر, اذ يقوم بالتعاقد مع عدد كبير من المؤمن لهم الذين يواجهون نفس الخطر على ان يقوم كل منهم بدفع مبلغا صغيرا نسبيا لكي يعوض من الرصيد المتكون كل من يعاني منهم من تحقق الخطر على ان تكون الخسائر متوقعة , ومن الممكن ان يتم تقدير مجموعهما مقدما بدرجة القسط الذي يتم دفعة من قبل المؤمن له مستعينا بقوانين الاحصاء (Bin Khadra, 2018: 38-39) في الواقع يعتبر الجانب الفني اساس عملية التأمين , اذ ان التأمين اساسا تعاون منظم بين عدد من المؤمن لهم الذين يكونون متشابهيين بالخطر , فضلا عن ان دور المؤمن له في هذه العملية ادارة وتنظيم التعاون وفق اسس فنية لتقدير الاقساط الواجب دفعا من قبل المشتركين في هذا التعاون لتغطية المخاطر. وتأسيسا على ذلك يمكن القول وبشكل شامل ان التأمين " هو عقد بمقتضاه يدفع موجه المؤمن لهم مبلغ من المال يسمى قسط أو أقساط التأمين لصالح المؤمن وهو شخص أو الجهة التي تتولى تغطية الخطر أو مجموعة الأخطار المتوقعة الحدوث، وهذه الأقساط تكون متناسبة طرديا مع مجموعة الأخطار التي يراد تغطيتها والتي وأن حدثت فان قاعدة التعويضية فيها تكون على أساس قيمة الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب مضافا إليها قيمة الأضرار الحقيقية واستثناء القيم التي بقيت على حالها، وفي جميع الحالات قيمة التعويضات يجب أن لا تتعدى القيمة المصرح بها والمراد تغطيتها في البداية".

4.2 مبادئ التأمين:

هناك عديد من المبادئ او الشروط القانونية التي يخضع لها عقد التأمين والتي تكون مستمدة من التشريعات التي تنظم عمليات التأمين نرفقها بالاتي : (Elham and Ayman, 2022,) (Heikal: 1980: 36) (Nadia and Asmaa, 2022: 11): (15)

مبدأ المصلحة التأمينية : ان المؤمن له , له مصلحة تأمينية في بقاء الشيء موضوع التأمين على ما هو عليه , ويؤدي بالنتيجة الى خسارة مادية جراء تحقق حادث معين له .

1. مبدأ حسن النية : يقوم هذا المبدأ على افصاح البيانات والحقائق للتعاقد , واذا حدث أي قصور من قبل اطراف العقد فأنه يصبح باطلا , وترجع اهمية هذا المبدأ الى ان المؤمن لابد ان تتوفر لديه جميع الحقائق الخاصة بالتعاقد حتى يستطيع ان يقرر رفض او قبول التأمين من اجل تحديد الاقساط .
2. مبدأ التعويض: بحث هذا المبدأ على أن تكون قيمة التعويض المقدمة للمؤمن له بقدر ما لحقه من خسائر عند تحقق الخطر المؤمن ضده هذا من أجل منع المؤمن له من المقامرة على وقوع الخطر أو افتعاله , اذ إن كلمة تعويض تعني القيمة المستحقة للمؤمن له نتيجة الأضرار المترتبة على وقوع الخطر المؤمن ضده .
3. مبدأ السبب القريب : يعني قيام المؤمن بدفع التزاماته بغرض التعويض وان يكون الخطر هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث خطر معين (خسارة) اما كلمة قريب أي القريب في السبب فالسبب القريب هو السبب الفعال في وقوع الخسارة .
4. مبدأ الحلول في الحقوق : ويعني ان يكون للمؤمن الحق في ان يحل محل المؤمن له في الحقوق والدعاوي قبل من تسبب في الضرر الذي نجمت عليه مسؤولية المؤمن له .

4.3 خصائص التأمين:

هناك العديد من المبادئ التي يتميز بها عقد التأمين وكالاتي (Kunduz, (Ahlam - Hasiba, Salam et al., 2009: 44) 2016: 86

عقد معاوضة : ويقصد به ان يعطي المتعاقد للطرف الآخر مقابلا لما يأخذ , اذ ان المؤمن له يقوم بتقديم القسط للمؤمن , والمؤمن بدوره يقدم مبلغ التأمين عند وقع خطر للمؤمن منه .

1. عقد احتمالي : أي عدم معرفة مقدار الخسارة او وقت تحقق الخطر والسبب في ذلك ان الالتزام متعلق في المستقبل ويعتبر كعلاقة عقدية بين طرفي العقد .
2. عقد مسمى : يلتزم عذا النوع من العقد بالاحكام العامة من حيث انعقادها , والقواعد التي تقرر في الاحكام الواردة في القانون المحلي فيما متعلق بالأمور التفصيلية .
3. عقد التأمين وسيلة عمل : يعتبر عقد التأمين وسيلة من وسائل تعاون الجماعة المستهدفة للخطر في تحمل عبئه , فضلا عن انه عمل من اعمال الاحتياط والتضامن .
4. عقد اذعان : يعد المؤمن في العقد الجانب المسيطر وله الحق في وضع شروط تكون مفروضة على الاطراف الاخرى , وان المؤمن له يكون متقبل ومذعنا او لا يتعاقد اصلا
5. عقد مستمر . ان مسألة الوقت في عقد التأمين عنصر جوهري , اذ يمتد تنفيذ الالتزام الناشئة عنه على فترات معينة المتفق عليها في العقد .

6. التأمين عقد تجاري : يعني الاعمال المدرجة فيها اعمالا تجارية اذا كانت بقصد الربح ويعتبر هذا العقد مفروض مالم يتم تثبيت العكس .

5. نيزه مختصرة عن شركات التأمين العامة في العراق :

5.1 شركة التأمين الوطنية:

تم تأسيس شركة التأمين الوطنية عام 1950 , اذ كانت عملها في البداية مقتصر بالتأمين وممتلكاته واموال الدولة وأقتصر عملها في بداية تأسيسها بالتأمين على ممتلكات وأموال الدولة الا انها توسعت بكل ملفات وتطورات تدريجيا بالآخص بعد قرار التأمين عام 1964 , اذ توسع معها حجم وعدد عملياتها التأمينية وتعددت انواع التأمين واقسامه التي تمارسها والان اصبحت تمارس كافة الاعمال التأمينية بما فيها البحرية والسفن والطيران والحريق والحوادث المتنوعة (Aday, 2015: 10).

5.2 شركة التأمين العراقية :

تم تأسيس شركة التأمين العراقية في عام 1959 كشركة مساهمة , اذ ان في بداية تأسيسها مارست اعمال التأمين المختلفة , بعد ذلك تم دمجها مع (شركة بغداد للتأمين) توسعت في اعمالها وفي مزاولة التأمين على الحياة , كما تعتبر اول شركة عربية متخصصة بالتأمين على الحياة بأسم (الشركة العراقية للتأمين على الحياة) -(Qaisi, 2014, 8-10) .

5.3 شركة اعادة التأمين العراقية العامة:

تأسست هذه الشركة بموجب قانون رقم (21) لسنة 1960 تمارس جميع اعمال اعادة التأمين في الاسواق المحلية والدولية وفي مختلف اوجه الاستثمار المختلفة (Aday, 2015: 10).

- يقصد بأعادة التأمين " عملية بمقتضاها ينقل المؤمن المباشر الى مؤمن اخر يقال له المؤمن المعيد كل او بعض الاخطار التي تعهد بضمانها تحققت سعيًا وراء تحقيق اكبر قدر من التناقص بينهما .

6. دور التدرج الائتماني لشركات التأمين:

مما لا شك فيه يعتبر مؤشر التدرج الائتماني في غاية الاهمية لما له من دور متمرس في تحديد قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المحتملة ناهيك عن دعمه لثقة مؤسسات اعادة التأمين العالمية في تلك الشركات، اذ أنه يساهم في تحسين شروط اتفاقيات اعادة التأمين لديها، من الجدير بالذكر ايضا أن حصول شركات التأمين على درجة تصنيف جيدة - سيعزز من مكانتها في سوق التأمين ، و يقوّي من قيمتها ومن مركزها التفاوضي مع شركات إعادة التأمين الدولية. كما أنه أحد أدوات التسويق وكسب العملاء، كما أن درجة التصنيف الجيدة تبعث على اطمئنان المؤمن لهم الحاليين على المكانة المالية لشركات التأمين وقدرتها على تسديد المطالبات بالتعويض، وتشجع طالبي التأمين المرتقبين لإجراء تأميناتهم معها" (Chiu 2587 : 2010 ,). ومن زاوية اخرى اصبحت التدرج الائتماني ضروري للعمل به في الأسواق المتقدمة وحتى في بعض أسواق التأمين العربية كـ (مصر، البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية)، فالتدرج الائتماني المرتفع يجعل لجمهور المؤمن لهم في حالة اطمئنان ويؤكد الملاء المالية والائتمانية لشركة التأمين". علاوة على ذلك ان شركات إعادة التأمين الدولية تفضل أن تتعامل مع الشركات التي تتمتع بدرجة جيدة من التصنيف، أي شركات لا يمكن أن تتعرض للانهيال والإفلاس بسهولة إذ أن شركة التدرج الائتماني تقوم بوظيفة تقدير الملاء المالية لشركات التأمين (قدرتها على تسديد التعويض). (Rafo46: 2012), وأن التدرج الائتماني أحد أبرز نقاط القوة لشركات التأمين ، اذ انها تساهم في دعم اتفاقيات إعادة التأمين وكسب ثقة الزبائن ، وتجدر الإشارة الى ان اهم مؤسسات التدرج الائتماني الائتماني الدولية العاملة بسوق صناعة التأمين بالتحديد A.M.Best, و Standard & Poor's و Moody's و Fitch و Kroll Bond Rating Agency (KBRA) والتي تعمل في اسواق الولايات المتحدة الامريكية وليس لها توجد بالاسواق العربية , وتعد شركة A.M.Best هي المؤسسة المتخصصة في تدرج شركات التأمين.

ويتم الإشارة الى ان وكالات التدرج الائتماني هم وكلاء فحص تعمل على اقرار قيم الشركات التي يقومون بتحليلها ويصرح البعض انها الاسرع في معالجة ونشر المعلومات في الاسواق المالية والهذه المعلومات ميزة في بيان جودة الشركة ويتم تجميع الشركات مع الشركات الاخرى في نفس فئة التدرج ويتم تقييم احتمالية افتراض مماثل لجميع الشركات ضمن مجموعات التدرج نفسها. كما ان العديد من اللوائح ترتبط برأس مال الشركة واستثماراته في السندات ارتباطا مباشر بالتدرجات الائتمانية وهذا يعطي اهمية بارزة لمدى اهمية التدرجات الائتمانية في ربحية شركة التأمين واستقرارها (Wojewodzki et al , 2020 : 5-4).

المبحث الثالث:

7. الجانب التطبيقي:

في هذا الفصل سوف يتم تناول النسب المالية وتحليلها لغرض الوصول الى درجة التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة . كما سيتم التطرق الى التسلسل النهائي للمصارف عينة الدراسة من الأعلى الى الأدنى تصنيف حتى يتسنى للمتلقي الاطلاع على الالية والكيفية المتبعة بكل تفاصيلها لتكون أساس في المستقبل عند الحاجة اليها .

7.1 تحليل النسب المالية:

7.1.1 الشركة الاهلية للتأمين:

اذ يظهر الجدول (1) نتائج النسب المالية الخاصة في الشركة الاهلية للتأمين

الجدول (1) النسب المالية / الشركة الاهلية للتأمين

الشركة الاهلية للتأمين													السنة
الأداء التشغيلي			المعايير الدولية	الربحية			السيولة			الملاءة المالية			
x13	x12	x11		x10	x9	x8	x7	x6	x5	x4	x3	x2	
-0.724	31.595	434.458	0.028	-0.040	-20.157	-17.760	0.265	31.595	0.856	0.035	0.008	0.007	2006
2.519	105.664	336.994	0.002	0.175	8.699	59.272	1.081	105.664	0.666	0.003	0.010	0.009	2007
0.481	61.709	0.525	0.003	169.059	74.748	88.871	0.004	0.591	0.680	0.004	0.007	0.006	2008
0.615	20.939	330.069	0.003	0.3116	110.551	102.882	0.010	0.698	0.803	0.005	0.014	0.013	2009
0.347	27.286	161.588	0.004	0.339	60.160	54.905	0.312	27.286	0.786	0.006	0.011	0.010	2010
0.211	88.751	323.018	0.007	0.067	25.537	21.900	0.623	88.751	0.760	0.008	0.007	0.006	2011
0.658	52.842	0.465	0.008	134.198	68.640	62.493	0.590	52.842	0.815	0.009	0.011	0.010	2012
1.136	73.279	0.358	0.009	258.929	99.362	92.858	1.119	73.279	0.011	0.011	0.015	0.014	2013
0.800	0.317	214.348	0.009	0.279	68.994	59.991	0.002	0.317	0.794	0.794	0.011	0.007	2014
-0.79243	64.397	167.075	0.010	-0.316	-66.103	-52.873	0.321	64.397	0.912	0.011	0.004	0.003	2015

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج (Excel V.22)

من الجدول أعلاه اتضح الاتي :-

1. جاءت نتائج النسبة (X1) وهي نسبة (حق الملكية الى مج المطلوبات) متفاوتة , اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اصغر من المعيار الصناعي البالغ (1). وهذا دليل على ان الشركة الاهلية للتأمين في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت حقوق الملكية اصغر من اجمالي المطلوبات التي بذمة المصرف .
2. جاءت نتائج النسبة (X2) وهي نسبة (مج الموجودات الى مج المطلوبات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اصغر من المعيار الصناعي البالغ (2.5). وهذا دليل على ان الشركة التأمين الاهلية في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت موجوداته اكبر او اقل بقليل من اجمالي المطلوبات التي بذمة المصرف .
3. جاءت نتائج النسبة (X3) وهي نسبة (حق الملكية الى الموجودات الثابتة) , اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اصغر من المعيار الصناعي البالغ (0.75). وهذا دليل على ان الشركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت حقوق ملكيته اكبر من اجمالي موجوداته الثابتة بأكثر من (0.75) وهذا يعطيه نقطة قوة في حال تأخر تحويل الموجودات الثابتة الى سيولة بأسرع وقت سوف يلجا المصرف الى حقوق ملكيته كخط دفاع لحين تسهيل موجوداته الثابتة باقل خسارة ممكنة .

4. جاءت نتائج النسبة (X4) وهي نسبة (رأس المال العامل الى مج الموجودات) متفاوتة , اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة التزمت في المعيار الصناعي وكان رأس ماله العامل اقل او اكبر بقليل من اجمالي موجوداته. ففي حالة كان رأس المال العامل اقل من (0.5) من اجمالي الموجودات , فان أي حاجة من قبل المصرف الى تغطية بعض الالتزامات من خلال الموجودات المتداولة لا يستطيع وسوف يلجا الى الموجودات الثابتة او الى حقوق الملكية وهذا قد يؤثر على الخطط والاستراتيجيات المرسومة من قبل المصرف . اما اذا كانت النسبة اكبر من (0.5) فهذا يعتبر التزام من قبل المصرف بالمعيار الصناعي وتحوطه ضد المخاطر عالي .
5. جاءت نتائج النسبة (X5) وهي نسبة (الموجودات النقدية الى مج الموجودات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.25). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في جميع سنوات الدراسة لم التزمت في المعيار الصناعي وكان النقد في خزائنه متوفر بالنسبة المطلوبة لمواجهة أي عسر مالي او مطالبات من قبل دائني المصرف.
6. جاءت نتائج النسبة (X6) وهي نسبة (الموجودات النقدية الى مج المطلوبات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة الا في اربع سنوات اقل من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكان النقد في خزائنه متوفر بالنسبة المطلوبة لمواجهة أي عسر مالي او مطالبات من قبل دائني المصرف.
7. جاءت نتائج النسبة (X7) وهي نسبة (صافي الربح الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.05). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق احد أوجه التمويل لمشاريعه المستقبلية.
8. جاءت نتائج النسبة (X8) وهي نسبة (صافي الربح الى حق الملكية) متفاوتة, اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.1). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق احد أوجه التمويل لمشاريعه المستقبلية واحد أوجه حقوق ملكيته التي يتم الاعتماد عليها.
9. جاءت نتائج النسبة (X9) وهي نسبة (صافي الربح الى الموجودات المتداولة), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة الا في ثلاثة سنوات اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.1). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق ملبي لاستثمارات المصرف المتمثلة بموجوداته المتداولة , التي تمثل خط دفاع تغطية أي التزام بأسرع وقت ممكن.
10. جاءت نتائج النسبة (X10) وهي نسبة (رأس المال / الموجودات الثابتة) متطلبات لجنة بازل3, اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اقل من المعيار الصناعي البالغ (0.105). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي ويغطي موجوداته المحفوفة بالمخاطر بالنسبة من رأس ماله , لمواجهة أي مخاطر قد تحدث له مستقبلا.
11. جاءت نتائج النسبة (X11) وهي نسبة (الموجودات المتداولة الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة الا في سنتين اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان تكون الموجودات المتداولة خط دفاع له يلجا اليها عند الحاجة الى السيولة اللازمة والتي تغطي التزاماته اتجاه دائنيه .
12. جاءت نتائج النسبة (X2) وهي نسبة (التدفقات النقدية الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في اغلب سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان تكون تدفقاته النقدية الناتجة من خلال أدائه التشغيلي خط دفاع له يلجا اليها عند الحاجة الى السيولة اللازمة والتي تغطي التزاماته اتجاه دائنيه .جاءت نتائج النسبة (X13) وهي نسبة (صافي الربح ا
13. لى الموجودات الثابتة), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اقل او اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.025). وهذا دليل الى ان شركة التأمين الاهلية في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق ملبي لاستثمارات المصرف طويلة الاجل المتمثلة بموجوداته الثابتة , التي تعكس رؤية المصرف الاستثمارية وخطته الاستراتيجية.

7.1.2 شركة دار السلام للتأمين:

اذ يظهر الجدول (2) نتائج النسب المالية الخاصة في شركة دار السلام للتأمين

الجدول (2) النسب المالية / شركة دار السلام للتأمين

السنة	شركة دار السلام للتأمين											
	الملاءة المالية			السيولة			الربحية			المعايير الدولية		
	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12
2006	0.017	0.018	0.092	6.435	2.425	0.448	74.250	78.502	0.159	6.467	46.658	24.293
2007	0.011	0.012	0.067	0.918	23.387	0.292	75.49449	82.058	0.238	4.737	316.173	23.387
2008	0.011	0.012	0.067	0.918	23.387	0.292	95.121	103.391	0.232	0.473	408.775	43.756
2009	0.018	0.019	0.119	0	13.530	0.264	69.647	73.398	0.261	0.082	266.044	31.788
2010	0.022	0.023	0.150	0.975	7.592	0.181	68.441	71.431	0.250	10.696	273.287	7.592
2011	0.020	0.021	0.194	0.969	9.684	0.209	74.144	77.739	245.247	14.565	0.302	9.684
2012	0.030	0.031	0.202	0.970	4.499	0.141	63.788	65.882	205.696	12.761	0.310	4.499
2013	0.012	0.013	0.195	0.934	5.548	0.075	67.729	73.076	228.760	14.837	0.296	5.548
2014	0.005	0.006	0.182	0.341	30.410	0.205	62.975	73.899	165.051	11.789	0.381	30.410
2015	0.018	0.019	0.263	0.956	10.645	0.208	42.599	44.890	0.224	18.693	189.817	10.645

المصدر :- من اعداد الباحثه بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج (Excel V.22)

من الجدول أعلاه اتضح الاتي :-

1. جاءت نتائج النسبة (X1) وهي نسبة (حق الملكية الى مج المطلوبات) متفاوتة , اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اقل من المعيار الصناعي البالغ (1). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في اغلب سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت حقوق الملكية اقل من اجمالي المطلوبات التي بذمة المصرف .
2. جاءت نتائج النسبة (X2) وهي نسبة (مج الموجودات الى مج المطلوبات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اقل من المعيار الصناعي البالغ (2.5). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت موجوداته اكبر او اقل بقليل من اجمالي المطلوبات التي بذمة المصرف .
3. جاءت نتائج النسبة (X3) وهي نسبة (حق الملكية الى الموجودات الثابتة) , اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اقل من المعيار الصناعي البالغ (0.75). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكانت حقوق ملكيته اكبر او اقل من اجمالي موجوداته الثابتة بأكثر من (0.75) وهذا يعطيه نقطة قوة في حال تأخر تحويل الموجودات الثابتة الى سيولة بأسرع وقت سوف يلجا المصرف الى حقوق ملكيته كخط دفاع لحين تسهيل موجوداته الثابتة باقل خسارة ممكنة .
4. جاءت نتائج النسبة (X4) وهي نسبة (رأس المال العامل الى مج الموجودات) متفاوتة , اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في اغلب سنوات التزم في المعيار الصناعي وكان رأس ماله العامل اقل او اكبر بقليل من اجمالي موجوداته. ففي حالة كان رأس المال العامل اقل من (0.5) من اجمالي الموجودات , فان أي حاجة من قبل المصرف الى تغطية بعض الالتزامات من خلال الموجودات المتداولة لا يستطيع وسوف يلجا الى الموجودات الثابتة او الى حقوق الملكية وهذا قد يؤثر على الخطط والاستراتيجيات المرسومة من قبل المصرف . اما اذا كانت النسبة اكبر من (0.5) فهذا يعتبر التزام من قبل المصرف بالمعيار الصناعي وتحوطه ضد المخاطر عالي .
5. جاءت نتائج النسبة (X5) وهي نسبة (الموجودات النقدية الى مج الموجودات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.25). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي وكان النقد في خزائنه متوفر بالنسبة المطلوبة لمواجهة أي عسر مالي او مطالبات من قبل دائني المصرف.
6. جاءت نتائج النسبة (X6) وهي نسبة (الموجودات النقدية الى مج المطلوبات), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اقل من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة لم تلتزم في المعيار الصناعي وكان النقد في خزائنه متوفر بالنسبة المطلوبة لمواجهة أي عسر مالي او مطالبات من قبل دائني المصرف.
7. جاءت نتائج النسبة (X7) وهي نسبة (صافي الربح الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.05). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق احد أوجه التمويل لمشاريعه المستقبلية.

8. جاءت نتائج النسبة (X8) وهي نسبة (صافي الربح الى حق الملكية) متفاوتة, اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.1). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق احد أوجه التمويل لمشاريعه المستقبلية واحد أوجه حقوق ملكيته التي يتم الاعتماد عليها.
9. جاءت نتائج النسبة (X9) وهي نسبة (صافي الربح الى الموجودات المتداولة), اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.1). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق لملي لاستثمارات المصرف المتمثلة بموجوداته المتداولة , التي تمثل خط دفاع تغطية أي التزام بأسرع وقت ممكن.
10. جاءت نتائج النسبة (X10) وهي نسبة (رأس المال / الموجودات الثابتة) متطلبات لجنة بازل3, اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.105). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويغطي موجوداته المحفوفة بالمخاطر بالنسبة من راس ماله , لمواجهة أي مخاطر قد تحدث له مستقبلا.
11. جاءت نتائج النسبة (X11) وهي نسبة (الموجودات المتداولة الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في اغلب سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في اغلب سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان تكون الموجودات المتداولة خط دفاع له يلجا اليها عند الحاجة الى السيولة اللازمة والتي تغطي التزاماته اتجاه دائنيه .
12. جاءت نتائج النسبة (X11) وهي نسبة (التدفقات النقدية الى مج الموجودات) متفاوتة, اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.5). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان تكون تدفقاته النقدية الناتجة من خلال أدائه التشغيلي خط دفاع له يلجا اليها عند الحاجة الى السيولة اللازمة والتي تغطي التزاماته اتجاه دائنيه .
13. جاءت نتائج النسبة (X13) وهي نسبة (صافي الربح الى الموجودات الثابتة), اذ جاءت في جميع سنوات الدراسة اكبر من المعيار الصناعي البالغ (0.025). وهذا دليل الى ان شركة دار السلام للتأمين في جميع سنوات الدراسة ملتزم في المعيار الصناعي ويعمل الى ان يكون الربح المتحقق لملي لاستثمارات المصرف طويلة الاجل المتمثلة بموجوداته الثابتة , التي تعكس رؤية المصرف الاستثمارية وخطته الاستراتيجية.

7.2 درجة التدرج:

اذ نقوم في هذا الجزء بحساب درجة التدرج لكل شركة من الشركات عينة الدراسة , اذ تم إعطاء درجة (1) لكل نسبة كانت اكبر او تساوي المعيار الصناعي , مقابل إعطاء درجة (0) لكل نسبة لم تصل الى المعيار الصناعي . وبهذا يتم جمع النقاط لـ(13) نسبة مالية لغرض الحصول على درجة التدرج لكل سنة ولكل مصرف من المصارف عينة الدراسة .

اذ يظهر الجدول (3) درجة التدرج الخاصة في الشركة الاهلية للتأمين

الجدول (3) درجة التدرج / الشركة الاهلية للتأمين

درجة التدرج	الشركة الاهلية للتأمين													السنة
	الأداء التشغيلي			المعايير الدولية	الربحية			السيولة			الملاءة المالية			
	X13	X12	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
	0.025	0.5	0.5	0.105	0.1	0.1	0.05	0.5	0.25	0.5	0.75	2.5	1	
4	0	1	1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	2006
9	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	2007
8	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2008
8	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2009
8	1	1	1	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2010
8	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	2011
8	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	0	2012
7	1	1	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	0	2013
9	1	0	1	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	2014
7	0	1	1	0	0	1	1	0	1	1	0	0	0	2015

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج (Excel V.22)

من الجدول اعلاه يتضح الاتي :

- 1- يظهر الجدول ان هنالك نسب كانت جميعها تحمل درجة (1) وهذا يعني ان المصرف ملتزم بتلبية متطلبات المعيار الصناعي , وبالتالي تعد هذه الخطوة ايجابية في الاعداد التي درجة التدرج .
 - 2- يظهر الجدول هنالك نسب اخذت درجة (0) اي انها لم تصل الى المعيار الصناعي الذي يعد مؤشر مهم في احتساب درجة التدرج .
 - 3- يظهر الجدول ان الشركة الاهلية للتأمين بدا برفع درجة تدرجه سنة بعد اخرى وصولا الى درجة (9) ومن ثم تراجع الى درجة (7) وبعدها ارتفع تدرجه الى درجة (9), وهذا دليل مدى التقلبات التي واجهتها الشركة منها ايجابية التي ساعدت على ارتفاع التدرج ومنها سلبية التي كان لها الدور في تراجع التدرج .
- يظهر الجدول (4) درجة التدرج الخاصة في شركة دار السلام للتأمين

الجدول (4) درجة التدرج / شركة دار السلام للتأمين

درجة التدرج	شركة دار السلام للتأمين													السنة
	الأداء التشغيلي			المعايير الدولية	الربحية			السيولة			الملاءة المالية			
	X13	X12	X11	X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
	0.025	0.5	0.5	0.105	0.1	0.1	0.05	0.5	0.25	0.5	0.75	2.5	1	
9	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2006
9	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2007
9	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2008
7	1	1	1	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	2009
9	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2010
8	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2011
8	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2012
8	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2013
7	1	1	0	1	1	1	1	0	1	0	0	0	0	2014
9	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	0	2015

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج (Excel V.22)

من الجدول اعلاه يتضح الاتي :

- 1- يظهر الجدول ان هنالك نسب كانت جميعها تحمل درجة (1) وهذا يعني ان الشركة ملتزم بتلبية متطلبات المعيار الصناعي , وبالتالي تعد هذه الخطوة ايجابية في الاعداد التي درجة التدرج .
- 2- يظهر الجدول هنالك نسب اخذت درجة (0) اي انها لم تصل الى المعيار الصناعي الذي يعد مؤشر مهم في احتساب درجة التدرج .
- 3- يظهر الجدول ان شركة دار السلام للتأمين بدا برفع درجة تدرجه وصولا الى درجة (9) ومن ثم تراجع الى درجة (7) وبعدها ارتفع تدرجه الى درجة (9) , وهذا دليل مدى التقلبات التي واجهها الشركة منها ايجابية التي ساعدت على ارتفاع التدرج ومنها سلبية التي كان لها الدور في تراجع التدرج

7.3 تصنيف الشركات عينة الدراسة:

في هذا الجزء سوف نقوم بإجراءات التدرج على الشركات عينة الدراسة لغرض التعرف على تسلسل كل شركة خلال مدة الدراسة من (2006 – 2015) للوقوف على مدى نجاح التدرج الائتماني الخاص بالدراسة .

اذ يظهر الجدول (5) درجات التدرج التي حصل عليها كل شركة من الشركات عينة الدراسة .

الجدول (5) درجات التدرج لعينة الدراسة

درجة التدرج		السنة
شركة دار السلام للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	
9	4	2006
9	9	2007
9	8	2008
7	8	2009
8	8	2010
8	8	2011
8	8	2012
8	7	2013
7	9	2014
9	7	2015

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية برنامج (Excel V.22)
 من الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. يظهر الجدول تفاوت وتقلبات في درجات التدرج لكل سنة خلال مدة الدراسة , وهذا دليل ان الشركتين عينة الدراسة لم تكن تسير بواقع مستقر اقتصاديا او ماليا , بل كانت هناك جملة من التقلبات التي أدت الى هذه التقلبات في درجة التدرج .
 2. هنالك ارتفاع واضح في تدرج الشركتين (الاهلية للتأمين , دار السلام للتأمين) وهذا دليل الى رغبة هذه الشركات على مواكبة التطورات المصرفية والالتزام بالمعايير الدولية التي تساعد على رفع مستوى التدرج الانتماني .
- اذ يظهر الجدول (6) تسلسل الشركات عينة الدراسة كلا حسب درجة التدرج التي حصل عليها

الجدول (6) تسلسل الشركات

تسلسل الشركة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	شركة دار السلام للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة الاهلية للتأمين	شركة الاهلية للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	شركة دار السلام للتأمين
2	الشركة الاهلية للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة الاهلية للتأمين	شركة الاهلية للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	شركة دار السلام للتأمين	الشركة الاهلية للتأمين

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات جدول التدرج الانتماني
 من الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. شركة دار السلام للتأمين بدا متراجع بالتدرج وصولا الى عام 2009 ومن ثم تربع على قمة التدرج حتى عام 2015 اخر سنة خلال مدة الدراسة وهذا دليل على رغبة شركة دار السلام للتأمين الاستمرار بالمنافسة مع باقي الشركات مقابل تطبيق المعايير والنسب التي تساعد على رفع تدرج الشركة .
2. الشركة الاهلية للتأمين هنالك تفاوت في مستوى التدرج نتيجة للتذبذب في الأداء التشغيلي له , الذي ينعكس على مستوى التدرج له .

المبحث الرابع:

8. الاستنتاجات والتوصيات:

8.1 الاستنتاجات:

- 1- يعتبر مؤشر التدرج الائتماني مؤثر بشكل كبير من حيث الوضع المالي العام للشركات، واستقرار هذه الشركات مقياساً لمدى نجاح السياسة المالية المتبعة في الشركة.
- 2- هنالك تأخير في استخدام مؤشرات التدرج الائتماني في قطاع التأمين، وبالتالي فإن ذلك يجعل الوضع غير مستقر ومتذبذب على مستوى أسعار الشركات في سوق الأوراق المالية.
- 3- تبين نتائج التدرج الائتماني أن شركة دار السلام للتأمين يسير بالاتجاه الصحيح من خلال تطبيقه للمعايير المطلوبة مما يؤدي ذلك إلى جعل منه مركز مالي قوي يساعده على ارتفاع في درجة تدرجه الائتماني، مما يدفع بالمستثمرين بالدخول والاستثمار في شركة دار السلام بكل اطمئنان.
- 4- كشفت نتائج التدرج الائتماني أن الشركة الأهلية للتأمين متذبذبة في خطواتها من خلال التقلبات وعدم الاستقرار في السياسة المالية المتبعة في الشركة، إذ يتطلب منها رسم سياسة مدروسة لتجنب الفشل المالي.

8.2 التوصيات :

- 1- يجب على السلطات المالية والنقدية بالزام جميع الشركات المدرجة والراغبة في الإدراج في سوق الأوراق المالية بالخضوع إلى مؤشر التدرج الائتماني للتعرف على قوة مركزها المالي.
- 2- تقييم مؤشر التدرج الائتماني بشكل دوري خلال السنة (شهري - ربع سنوي - نصف سنوي - سنوي) لغرض الوقوف على أي مخاطر مالية تهدد بقاء الشركات خلال وقت قصير قبل تفاقم المخاطر وبالتالي صعوبة معالجتها.
- 3- العمل على إنشاء مراكز فعالة داخل سوق الأوراق المالية في العراق لغرض معرفة المعلومات المتعلقة بالتدرج الائتماني من قبل المستثمر أو المضارب ومعرفة الشركة الأكثر قوة.

المصادر:

- 1- Aday, Nour Shadhan, (2015) "The insurance sector in Iraq, possibilities and challenges," Ministry of Finance, Economic Department, Economic Policy Department, <https://www.google.com/search?q=>
3. Ahlam, Dachousha, Hasiba, Shatta, (2022) "The contribution of the insurance sector to the growth of the national economy - an analytical study of insurance indicators during the period 2015-2020" Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Boudiaf University - M'sila, Algeria.
4. Ben Khadra, Zahira, (2018) "The role of the insurance sector in economic development," Faculty of Law and Political Sciences, University of Blida, Algerian Journal of Public Policies, Volume 07, Issue 01.
5. Caridad, L., Núñez-Tabales, J., Seda, P., & Arencibia, O. (2020). Do Moody's and S&P firm's ratings differ?. *Economics & Sociology*, 13(4), 173-186.
6. Castell, m. Dacuyucuy, l. Dumlaio Jr., s, Taningco, A, Tullao, Jr. T, (2013) "the international discussions on the credit rating agencies and enhancing infrastructure to strengthen the regional credit rating capacity in the asean+3 region, de la salle university - angelo king institute (dlsu-aki), manila, philippines,
7. Chiu, Y. H., Ma, C. M., & Sun, M. Y. (2010) "Efficiency and credit rating in Taiwan banking: data envelopment analysis estimation". *Applied Economics*, 42(20), 2587-2600.
8. Eckstein, Asaf. (2017) "Skin in the Game for Credit Rating Agencies and Proxy Advisors: Reality Meets Theory." *Harv. Bus. L. Rev.* 7, 221
9. Elham, Wahabi, Garid, Ayman, (2022) "The role of the insurance sector in economic development, a case study of Algeria," Master's thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Management Sciences, Mohamed Boudiaf University - Al-Masliya, Algeria.
10. Eugenia, O. N., Scholastica, E. U., & David, E. T. (2018) "Commercial banking and economic growth in Nigeria". *Open Journal of Economics and Commerce*, 1(1), 68-75.
11. GilPenha, A. A. G. (2015) "The effect of credit rating agencies in stock prices event study in Germany and Portugal" (Doctoral dissertation).
12. Kagan, J, (2021) "Credit Rating", Fact checked by Yariet Perez Guide to FICO
13. Langohr, H, and Patricia, L. (2008) "The Rating Agencies and Their Credit Ratings: What
14. Mobin, N. K. A. (2015) "Domestic Credit Rating-Operation and Effectiveness in Bangladesh". The Institute of Chartered Accountants of Bangladesh (ICAB).

15. Nadia, Kharkhash and Asmaa Abbad, (2022) "The Impact of the Insurance Sector on Economic Growth in Algeria 2015-2018", Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Boudiaf University - M'Sila, Algeria.
16. Parbhoo, N.(2015) "The validity of credit rating agencies and their impact on an African reinsurer", (Doctoral dissertation, University of Pretoria).
17. Parmasuo, R.(2020) "How does a pre-IPO credit rating affect IPO underpricing before and after financial crisis?" US evidence.
18. R g . John,(2016) " Corporate Credit Ratings, Earnings Management and the passage of SOx and Dodd-Frank" , Master of Accounting & Auditing Erasmus School of Economics.
19. Rafo, Mona Majid Matti (2012) "The impact of credit rating on the decision to grant a loan, applied to a sample of Arab banks" Master's thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics, Iraq.
20. Rousseau, S.(2005) "Enhancing the accountability of credit rating agencies: The case for a disclosure-based approach. McGill LJ, 51, 617.
21. Ryan, J. 2012 . The Negative Impact of Credit Rating Agencies and proposals for better regulation.
22. Salam, Osama Azmi, and Shaqiri Nouri Musa, (2009) "Risk Management and Insurance", Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st edition.
23. Sangiorgi, F., & Spatt, C. 2017 . The economics of credit rating agencies. Foundations and Trends® in Finance, 12(1), 1-116.
24. Securities, U. S (2003). Report on the role and function of credit rating agencies in the operations of the securities markets; As required by Section 702 (b) of the Sarbanes-Oxley Act of 2002. Report, US Securities and Exchange Commission, Washington, DC.
25. Siddiqui, K. A., Bajwa, I. A., Al-Hudithi, F., Eltayeb, T., Khatoon, A., & Bawardi, S(2021) ."Entrepreneurs' opinion towards credit rating in Saudi Arabia. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 9(2), 186.2021
26. Tariq Qunduz, (2016) Risk and Insurance, "Introduction to Supervision and Control Bodies", 1st edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
27. White, L "Markets(2010): The credit rating agencies." Journal of Economic Perspectives , Vol . 24 , No . 2 .
28. Wojewodzki, M., Boateng, A., & Brahma, S.(2020) "Credit rating, banks' capital structure and speed of adjustment: a cross-country analysis". Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 69, 101260 .